كليـــــة التجـــــارة

دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق

(دراسة تحليلية)

الباحث/ هشام كريم مظهر

أ.د/ حسني حسن مهران
أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية السابق

أ.د/ محمد سعيد بسيوني
أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

٢٠٢٠

Email: heshamkry448@gmial.c ٦٨٧ obil: 009647813060152

ملخص

أستهدفت الدراسة تحليل دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٨)، وتحديد المتطلبات اللازمة لزيادة فعالية السياسة المالية في دعم تنويع الاقتصاد بشكل مستدام. واستخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي. وقد توصل الدراسةإلى ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخري في تكوين الإيرادات القومية، وتحتل النفقات التشغلية الاهمية النسبية الأكبر مقارنة بالنفقات الاستثمارية، وجود خلل بنيوي في تركيبة الموازنة العامة للدولة العراقية، استحوز الصادرات النفطية على نسبه لاتقل عن ٩٥.٧٧% من إجمالي الصادرات. واقترح الدراسةإلى ضرورة قيام الدولة بزيادة حجم إنفاقها الاستثماري الموجه إلى تقوية البنية التحتية والدراسةالعلمي؛ للاستفادة من انعكاسات الإيجابية على الاقتصاد الوطني، وتنويع قطاعاته الاقتصادية؛ استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والزراعة لتعزيز القيم المضافة للاقتصاد الوطني، واستخدامها كدعامة أساسية للتنويع الاقتصادي.

مقدمة الدراسة:

في الآونة الأخيرة برز الدور الاقتصادي للدولة بسبب التقلبات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي، وفرضت عليه مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية وأهمها وأكثرها فاعلية في الدول النامية السياسة المالية(منصور، ٢٠١٥، ١٧). وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني(مسعود، ٢٠٠٥، ١٩٢). ويعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية، ويتضمن التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع(paul,2008,14). وتكمن أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية في: بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى(ادرار، ٢٠١٨، ٣٣٢).

وتساهم السياسة المالية بدور فعال في دعم سياسات التنويع الاقتصادي، من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على كافه أنشطة القطاعات الاقتصادية. ولذا، يجب السعي الجاد تجاه العمل على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الأساسية للدراسة في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي:_ كيف يمكن تحليل دور السياسة المالية

في تنويع الاقتصاد العراقي في الفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٨؟، وماهي المتطلبات اللازمة لزيادة فاعلية السياسة المالية في دعم تنويع الاقتصاد العراقي في المستقبل؟.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها ***على المستوى النظري*** من أهمية دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي، كما تقرر معظم المدارس الاقتصادية. وكذلك من ضرورة التنويع الاقتصادي والتي تظهر من خلال تجنب المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد. كما تستمد الدراسة أهميتها **على المستوى التطبيقي**، من خلال تحليل دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في العراق.

أهداف الدراسة:

يتمثل **الهدف الإساسي** في تحليل دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٨)، وتحديد المتطلبات اللازمة لزيادة فعالية السياسة المالية في دعم تنويع الاقتصاد بشكل مستدام.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

١) تساهم سياسة النفقات العامة في التأثير إيجابياً على تنويع الاقتصاد من خلال الانفاق الاستثماري على البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية، والإنفاق الجاري، المخصص لبرامج الدعم الفني والتنظيمي للتنويع، ودعم النشاط الصناعي، ودعم التصدير.

٢) تساهم سياسة الايرادات العامة في التأثير إيجابياً على تنويع الاقتصاد باستخدام الأدوات الضريبية والجمركية

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك عند بحث دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي وفق النظرية والادبيات الاقتصادية، وكذلك رصد اتجاهات تطور السياسة المالية، وتشخيص واقع الهيكل الاقتصادي في العراق. وتحليل دور السياسة المالية في تنويع الإنتاج والصادرات في الاقتصاد العراقي.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذا الدراسة إلى أربعة مباحث ، بخلاف النتائج والتوصيات، وهي: يختص المبحث الأول، بعرض دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي(إطار نظري). ويختص المبحث الثاني، بتناول اتجاهات تطور السياسة المالية، وواقع التنويع الاقتصادي في العراق. أما المبحث الثالث، فيتناول دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في العراق، ويهتم المبحث الرابع بمتطلبات زيادة فاعلية السياسة المالية من أجل التنويع الاقتصادي في العراق.

المبحث الأول:

دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي(إطار نظري)

١/١/١ السياسة المالية: المفهوم والأهداف والأدوات:

١/١/١ مفهوم السياسة المالية:

ينطوي مفهوم السياسة المالية على استخدام أدوات المالية العامة للتأثير في مجريات وتوازنات النظام الاقتصادي لتعظيم الرفاهية الاقتصادية. وقد انصرف مفهوم السياسة المالية قديماً إلى استخدام سياسة الإيرادات والنفقات العامة علاوة على إدارة الدين العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة(السوداني، ١٩٦٩،١٥). وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالايرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية(عطية، ٢٠١٧، ٤). أما بخصوص المفهوم الحديث للسياسة المالية المتدخلة، فقد اتسع هذا المفهوم تبعاً لحاجة الاقتصاد القومي لأتخاذ قرارات لمواجهة مشاكل اقتصادية جديدة لم تكن مثارة بشكل بارز من قبل.

٢/١/١ أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق عدة أهداف، وهي:

١- تحقيق الاستقرار الاقتصادي
٢- تحقيق التنمية الاقتصادية
٢- تحقيق العمالة الكاملة:
٤- توزيع الدخول

٣/١/١ أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات هي :الإيرادات العامة ، والنفقات العامة، والموازنة العامة للدولة، ويمكن التعرف على هذه الأدوات بمزيد من التفصيل وذلك كما يلي:

١- **الإيرادات العامة:** تعرف الإيرادات العامة بإنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية(الضرائب) أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجة عن ذلك ،سواء كانت قروضاً داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية (الاصدار النقدي) لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية(العزاوي، ٢٠٠٧،٨٩).

٢- **النفقات العامة:** تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها أو هيئاتها أو وزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع. كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. وتتميز النفقة العامة بعدة خصائص منها؛ النفقة العامة مبلغ نقدي، صدور النفقة من الحكومة أو أحد هيئاتها، النفقة العامة تحقق النفع العام(ناشد،٢٧،٢٠٠٠).

٣- **سياسة عجز الموازنة العامة:** يعتبر عجز الموازنة العامة احد أدوات السياسة المالية، التي استخدمت من طرف الاقتصادي الانجليزي كينز. وذلك لعلاج الأزمة العالمية (أزمة قصور الطلب) فنادى بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي

حتى ولو سبب عجز في الميزانية. ويقصد بسياسة عجز الموازنة، تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية.

١/ ٢ التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهداف :

١/٢/١ مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعني التنويع الاقتصادي بالمعني الواسع أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من (السلع والخدمات). أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو" تقليل الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير الاقتصاد الغير نفطي والصادرات الغير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية(أدرار، ٢٠١٨، ٣٣٢). كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال. ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق. حيث يعد التنويع الإقتصادي مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تتميز اقتصاداتها بشكل عام بالإفتقار إليه(Johon,2000,02).

وبناء على ما سبق يمكن القول أن التنويع الاقتصادي: "يمثل العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد.

١/٢/٢أهداف التنويع الاقتصادي:

ويكمن الهدف من وراء اتباع سياسة التنويع الاقتصادي للدول أحادية الاقتصاد عموما وللدول البترولية على وجه التحديد فيما يلي(زغاشو& دهان، ٢٠١٧،٧٥):

١- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل.

٢- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزيز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.

٣-هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجلعه أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر وحيد.

٤- تحقيق التنويع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.

١/٣ دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي

يُعد تنويع القاعدة الاقتصادية من الأهداف الرئيسة لعملية التنمية لأنعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية(أمين، ٢٠١٨، ١٦٣). لقد تنامى وتزايد دور الدولة في إرساء معالمه معتمدة في ذلك على سياستها المالية - بشقيها الإنفاقي والإيرادي- التي تعد الخيار الاستراتيجي في ذلك، لما تسهم به من تكييف للنشاط الإنتاجي وبالتالي تسهم في أحداث التنويع الاقتصادي. ويمكن توضيح هذه المساهمة على النحو التالي:

١/٣/١ دور سياسة الانفاق العام في التنويع الاقتصادي:

١/١/٣/١ دور سياسة الإنفاق العام في ترقية وتطوير الإنتاج:

تعتمد العملية الإنتاجية علي الطاقة الإنتاجية القومية(العوامل المادية للإنتاج)، الطلب الفعلي، ويشتمل على الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري. ويظهر دور الإنفاق العام في تنويع الإنتاج من خلال ما يؤديه من أثر إيجابي على هذين العاملين، عن طريق الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة بأقصى قدر ممكن، وزيادة الطلب الكلي الفعلي وهو ما يخلق أثرا مباشرا على حجم الإنتاج ونوعه(المزروعي، ٢٠١٢، ٢٢١). وهنا تخضع النفقات العامة لعدة تقسيمات، ولكل نوع منها دور في تنويع الإنتاج الوطني، وسيتم تناول أبرزها فيما يلي:

أولاً: النفقات(الإنتاجية) الاستثمارية:

يعُد الإنفاق الاستثماري أحد مكونات الطلب الكلي وله تأثير على نمو الناتج، وتقوم الدولة بتوجيه هذا نحو أوجه انفاق تهدف إلى تغير هيكل الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، مما يحدث زيادة في الدخل الوطني بعد مدة طويلة. وتوصلت دراسة (Bose&Osborn,2007,533-556) إلى أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي يؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي. ويترتب على هذا التوجيه للإنفاق الاستثماري، توجيه الموارد الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تأثيرها على الأفراد في كيفية استعمال تلك الموارد.

ثانياً: النفقات الاجتماعية:

يساهم الإنفاق العام الاجتماعي في تجسيد التنويع الاقتصادي بشقه الإنتاجي سواء كان تحويلات اجتماعية عينية أو تحويلات اجتماعية نقدية فالتحويلات الاجتماعية العينية. فالنفقات العامة المخصصة لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية كالصحة والتعليم، تسهم في تكوين رأس المال البشري، وهو ما يؤدي لزيادة الإنتاج وتطويره بطريقة مباشرة. فمثلاً التعليم بكافة مراحله ومستوياته هو المصدر الرئيس لتكوين المهارات والخبرات العالية للموارد البشرية والتي تعد بدورها المحرك للنمو الاقتصادي(حسين& عكاوي، ٢٠١٨، ٣٢).

٢/١/٣/١ دور سياسة الإنفاق العام في ترقية وتطوير الصادرات:

تساهم سياسة الإنفاق العام في تحقيق هذا المطلب(تنويع الصادرات) من خلال الإنفاق الجبائي وما تقدمه من إعانات للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب. ويتضح ذلك على النحو التالي:

اولاً: الإنفاق الجبائي (الامتيازات الجبائية):

يعتبر الإنفاق الجبائي برنامج حكومي يقوم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها في شكل نفقات عامة مباشرة. وتسعى الدولة من خلال تبنيها لهذه السياسة لتشجيع فئة معينة من المستثمرين لزيادة المعروض من منتجاتهم، بل وتطويرها وتنويعها من خلال تدنية تكلفة الإنتاج بإعفائهم كليا أو جزئيا من الضريبة، إضافة إلى أن مثل هذه الإجراءات تعتبر محفزاً على الاستثمارات الجديدة لما تخلفه من تراكمات رأسمالية تعمل الدولة على توجيهها بما تمنحه من امتيازات ضريبية، وهو ما يسهم في تنويع المنتجات الموجهة للتصدير بعيداً عن المحروقات (زغاشو& دهان،٢٠١٧، ٧٧)

ثانياً: الإعانات الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب:

تستخدم الدولة سياساتها الإنفاقية في تقديم الدعم المالي للمستثمرين المحليين والأجانب في سبيل تنمية وتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على ما تقدمه من **إعانات التصدير**: وهي المساعدات التي تمنح بطريقة مباشرة لبعض

المصدرين قصد مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وهو ما من شأنه تنويع الصادرات(Gruenspecht,1988,331-344).

ثالثاً: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعد الانفاق العام من الوسائل التي يجب أن تكون فعالة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ان دوره غير محايد في الاقتصاد، فالانفاق العام (الانفاق الجاري ، الانفاق الاستثماري) له أثر إيجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الانفاق على البنى التحتية، الانفاق على الدراسةوالتقدم التكنولوجي، التشريعات والاطر القانونية، الانفاق على الموارد البشرية (القوى العاملة)، الانفاق على الامن والدفاع (العسكري). ويسهم الاستثمار الاجنبي المخطط له في زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد وتنويع الصادرات(الدليمي& الدليمي، ٢٠١٧، ٧٤- ٧٥).

٢/٣/١ دور سياسة الإيرادات العامة في التنويع الاقتصادي:

١/٢/٣/١ دور سياسة الايرادات العامة في تنويع الإنتاج:

تستخدم سياسة الايرادات العامة، وخصوصاً السياسة الضريبية في إحداث التنويع الاقتصادي. وتأكيداً لذلك، فقد أشارت دراسة(زواق،٢٠١٦، ٣٠١-٣١٨) إلى أهمية السياسة الضريبية في توجية الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي. وذلك بالاعتماد على معدل تكوين رأس المال(معن، ٢٠١٤، ٢). ويظهر تأثير السياسة الضريبية على معدل تكوين راس المال من خلال تأثيرها في كل من معدل المدخرات او حجم الاستثمارات الخاص او في كليهما، وعندها تؤدي الضرائب الى زيادة معدل المدخرات نتيجة زيادة الضرائب على الانفاق وهذا يؤدي الى زيادة معدل تكوين رأس المال. ويعتمد حجم الاستثمار على الميل للاستثمار، الذي يتوقف من ناحية على سعر الفائدة السائد في السوق، ومن ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال. وتؤثر الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على الكفاية الحدية لرأس المال أي من خلال تأثيرها على معدل الارباح، فكلما زادت فرص الربح يزيد الميل للاستثمار، وينخفض مع انخفاضها(مسيمي، ٢٠٠٦، ٣١).

٢/٢/٣/١ دور سياسة الايرادات العامة في تنويع الصادرات:

إن البلدان التي تمتاز اقتصاداتها بمورد اقتصادي وحيد كالنفط مثلا, وتعتمد المورد الريعي بوصفه المورد الوحيد في تمويل نفقاتها المتعددة، التي من خلاله تقوم بتنظيم نفقاتها حسب الأولويات تعد دول ذات اقتصادات ريعية، فالدول التي تكون فيها الأهمية النسبية لصادرات الريع الخارجي تشكل نسبة تزيد عن ٣% من الناتج المحلي الإجمالي تعد دولاً ريعية ,أما إذا كان الريع الخارجي يكون ٢% من الناتج المحلي الإجمالي فتسمى دولاً شبه ريعية, أما الدول التي تمتاز بتنوع قطاعاتها الاقتصادية من الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة دولاً ذات قطاعات منتجة(الشمري وآخرون، ٢٠١٨، ١-١٠).

ومن ثم فان البلدان التي تعتمد مورداً اقتصادياً وحيداً كالنفط مثلا تكون أكثر عرضة للتأثر في حالات الانخفاض في الأسعار العالمية وعليه يجب الاستفادة من الفوائض المالية في تمويل القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة(لغرض تنويع مصادر الدخل) ومن ثم تخفيض سعر صرف العملة المحلية الذي يسهم بدوره في زيادة القدرة التنافسية للصادرات التقليدية في العالم الخارجي (Feldstein,1994,2).

المبحث الثاني

اتجاهات تطور السياسة المالية، وواقع التنويع الاقتصادي في العراق

١/٢ تطور السياسة المالية في العراق:

١/١/٢ تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٨):

لسهولة رصد وتحليل تطور النفقات العامة في العراق خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٧)، نعتمد تقسيم النفقات العامة إلى النفقات التشغلية والى النفقات الإستثمارية، ويبين الشكل رقم(١) الأهمية النسبية لهيكل النفقات العامة في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٧)، ويلاحظ أن النفقات التشغلية تحتل الاهمية النسبية الأكبر مقارنة بالنفقات الاستثمارية، بلغت أعلى نسب للنفقات التشغلية إلى النفقات العامة ٩٠.٦٢%، ٨٤.٥٦%، ٨٤.٤٦%، ٨٢.٦٧%، ٨٠%، ٨٠% في الاعوام ٢٠٠٤، ٢٠١١، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ على التوالي. مقارنة بأعلى نسب للنفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة والتي بلغت ٤٢.٠٤%،٣٠.٠٦%،٣٤.٥٠%، ٢٤.٥١% في الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١٥، ٢٠١٣، ٢٠١٧ على التوالي.

شكل رقم(١)

الأهمية النسبية لهيكل النفقات العامة في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٧)

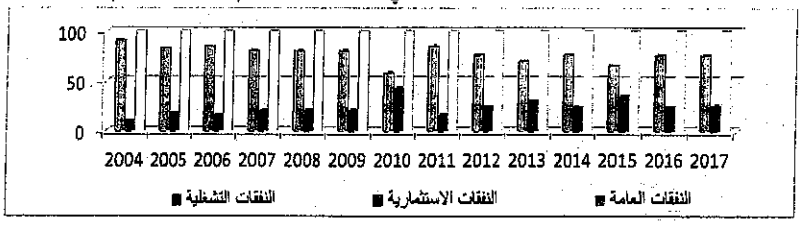

المصدر/ أعداد الباحث، وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، خلال الفترات(٢٠٠٤-٢٠١٧)

٢/١/٢ تطور هيكل الايرادات العامة خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٨):

برصد تطور هيكل الايرادات العامة خلال فترة الدراسة، يلاحظ هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات العامة، وذلك كما يتضح من الشكل رقم(٢)، يمكن تأشير الاستنتاجات التالية:

- يلاحظ من خلال الهيكلية السابقة، تفاوت الإيرادات العامة في الأساس التي تعتمد على مساهمة النفط الخام بنسب مرتفعة جداً بالقياس إلى البنود الأخرى كما إن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والثروة المعدنية في تكوين إيرادات الموازنة العامة للدولة في تصاعد مستمر خلال فترة الدراسة فقد سجلت نسب تتراوح ما بين ٦٦% كحد إدني و ٩٩% كحد أقصى.
- ضعف مساهمة بنود الضرائب والرسوم إلى أقل من ٢% كما هو الحال في موازنة ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠١٣. وهناك ثلاث أنواع من الضرائب المفروضة في العراق حاليا وهي ضريبة المطاعم والفنادق وضريبة الأرض، وضرائب أخرى. وهذه مفارقة كبيرة

- تدل على إهمال هذه المصادر ،وهو تعبير عن الفساد الإداري والتهرب الضريبي(عليوه، ٢٠٠٩، ١٣١).

شكل رقم (٢)

الأهمية النسبية لهيكل الإيرادات العامة، نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة في العراق للفترة(٢٠٠٤-٢٠١٧)

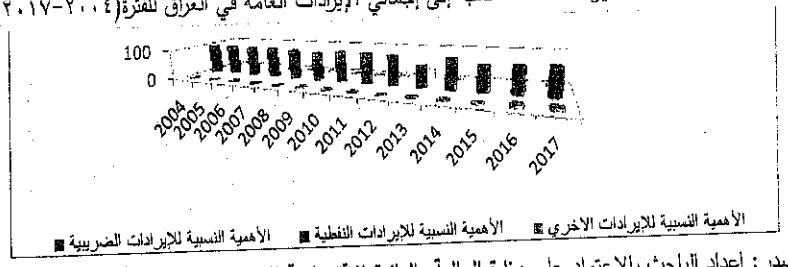

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على **وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٧)، العراق.**

٢/٢ واقع التنويع الاقتصادي في العراق

١/٢/٢ مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق:

لقد أثبتت العقود الماضية من مسيرة الاقتصاد العراقي بأن هيمنة القطاع النفطي لم تنعكس بنتائج إيجابية ولم تحدث أي تغيرات هيكلية في بنيته(حسين، ٢٠١٧، ١١٩)،. لذا، تبرز الحاجة إلى دراسة وتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٧) للوقوف على واقع التنويع الاقتصادي في العرق، وذلك التعرف على المؤشرات التالية:

١/١/٢/٢ مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي(مؤشر درجة التغير الهيكلي):

من أجل رصد تطور "التنويع الاقتصادي" سوف يتم تحليل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والأيدي العاملة خلال مدة الدراسة(٢٠٠٤- ٢٠١٧). وبالنظر إلى الشكل رقم(٣) يتضح ارتفاع الاهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم(٣)

مقارنة بين الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في تشغيل الأيدي العاملة خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٧)

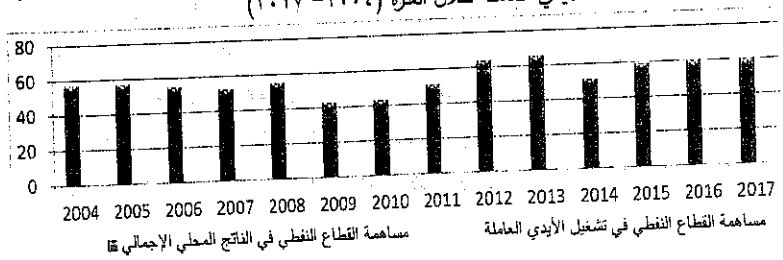

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق، الحسابات القومية، بغداد، سنوات مختلفة، وصفحات متفرقة.

كما يوضح الشكل رقم(٤)، ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، يليه قطاع الصناعة التحويلية، ثم يليه

قطاعالزراعة، ويأتي قطاع النفط في المرتبة الأخير في تشغيل الأيدي العاملة خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٥).

شكل رقم(٤)

الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٥)

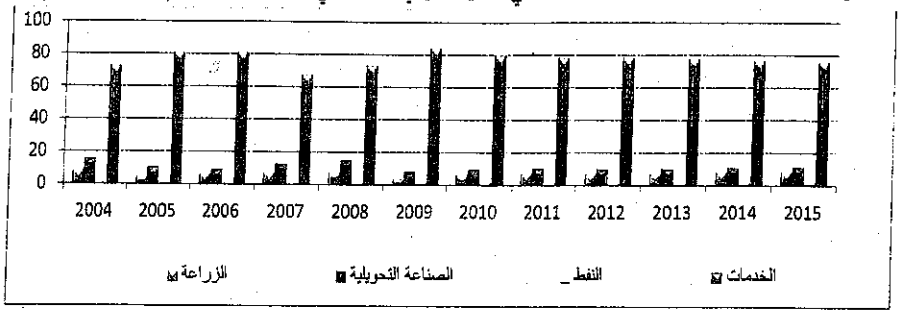

المصدر: أعداد الباحث، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق، الحسابات القومية، بغداد، سنوات مختلفة، وصفحات.

٢/١/٢/٢ مؤشر تنويع الصادرات:

يوضح الشكل رقم(٥) تطور كل من الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ونسبة كل منهما إلى الصادرات الكلية في العراق خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٧)، ويلاحظ أن الصادرات النفطية تستحوذ على نسبة لاتقل عن ٩٥.٧٧% من إجمالي الصادرات، وهذا يدل أن العراق يعيش في اقتصاد مرتكز على قطاع واحد وليس متنوع ومتعدد القطاعات.

شكل رقم (٥)

الأهمية النسبية للصادرات النفطية والصادرات غير النفطية إلى الصادرات الكلية خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٧).

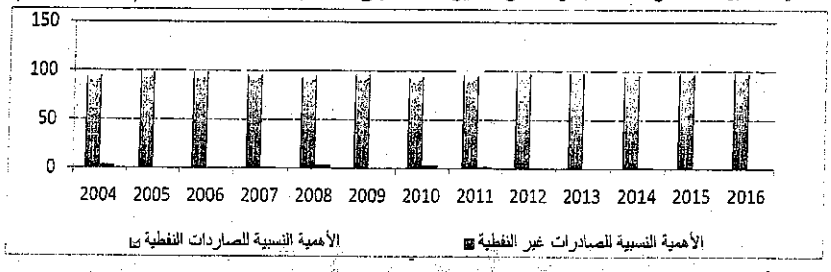

المصدر: أعداد الباحث بالرجوع المصدر: وزارة التخطيط، النشرة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إعداد متفرقة. والبنك المركزي العراقي النشرة الإحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، أعداد متفرقة.

٣/١/٢/٢ مؤشر تنويع إلايرادات الحكومية للموازنة:

يقترن الاستقرار النسبي للموازنة اتجاه الصدمات الخارجية بدرجة ارتباطها مع العالم الخارجي وعندما تكون أغلب إيرادات الموازنة تعتمد على مورد خارجي كالنفط فأن تقلبات أسعاره تؤدي الى عدم استقرار الموازنة لذلك

تعتبر الموازنة قناة تنتقل عبرها الصدمات الخارجية الى الصدمات الداخلية. ويوضح الجدول رقم(١) تطور نسبة الايرادات النفطية من الإيرادات الكلية.

جدول(١)

نسبة الايرادات النفطية من الأيرادات الكلية للمدة(٢٠٠٤- ٢٠١٧)

السنوات	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية %	السنوات	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية %
٢٠٠٤	٩٨.٩١	٢٠١٢	٩٢.٩١
٢٠٠٦	٩٤.٨٦	٢٠١٤	٩٢.١١
٢٠٠٨	٩٣.٩٠	٢٠١٦	٨١.٣٦
٢٠١٠	٨٥.٦٨	٢٠١٧	٨٤.١٤

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٧)، العراق.

ومن خلال الجدول، يتضح أن نسبة مساهمة النفط في الإيرادات الكلية للموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة(٢٠٠٤- ٢٠١٧) تراوحت ما بين (٧٧.٣٦% عام ٢٠١٥- ٩٨.٩١ عام ٢٠٠٤). وهذا الأمر يدل أن الموازنة غير مستقرة وتكون معرضة لخطر تقلبات أسعار النفط العالمية، ويوكد ذات الجدول أن الاقتصاد العراقي بلد ريعي بامتياز، وأنه يعاني من عوارض المرض الهولندي فيه، لذا لا يوجد أي مؤشر للتنويع في الاقتصاد العراقي.

٣/٢/٢ تحديات سياسات التنويع الاقتصادي :

أن الاقتصاد العراقي شأنه شأن باقي البلدان النامية يعاني من مشكلات الاختلالات الهيكلية نتيجة تدني مستويات التنمية، والتطورات الدولية المعاصرة، والتي أنعكست أثرها على البيئة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وكذلك نتيجة الحروب والقيود الاقتصادية على العراق، وتمثل هذه الاختلالات التحديات الرئيسية التي تعيق سياسات التنويع الاقتصادي، ويمكن إجمال هذه الاختلالات فيما يلي: أختلال الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي، والاختلال والانكشاف في التجارة الخارجية، وانهيار رأس المال الاجتماعي الثابت، وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وأختلال في أوجه الإنفاق الحكومي، والاختلال في هيكل الموارد المالية، والاختلال في القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية((الراوي، ٢٠٠٨، ١٧٦)،(المعموري، ٢٠٠٤،٧)).

المبحث الثالث

دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في العراق

١/٣ دور الإنفاق العام في دعم القطاعات الاقتصادية في العراق

تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة فعالة من أدوات السياسة المالية في يد الدول لتجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، ولتوجيه الاقتصاد بشكل خاص من خلال تحديد وترتيب الأولويات في الإنفاق العام، وقد تزايدت أهمية سياسة الإنفاق العام في حقبة تعالت فيها موجة التنويع الاقتصادي، لما تسهم به من تطوير للإنتاج وترقية للصادرات واللذان يعتبران المحوران الأساسيان للتنويع الاقتصادي، كما لا يخفى ما تسهم به هذه السياسة من تجسيد لمزايا التنويع(زغاشو،٢٠١٧، ٧٦). ولهذا، يركز هذا المبحث على التعرف على دور الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي- دعم هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٨).

١/١/٣ دور الانفاق العام في تنشيط قطاع البنية الأساسية:

بعد عام ٢٠٠٣ لم يكن هناك أي اهتمام ملحوظ من قبل إدارة الاحتلال الأجنبي في أعمار البنية الأساسية للبلد, فضلاً عن انخفاض التخصيصات المالية السنوية لهذه البنية ضمن الموازنة العامة الاتحادية للدولة . وهذا ما توضحه احصاءات الموازنة العامة للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، الواردة في الجدول (٢) حيث تم تخصيص أقل من ٤٢% من الموازنة العامة الاتحادية للنفقات الاستثمارية، واستمر هذا الحال حتى عام ٢٠١٧ والذي وصل فيه حجم الموازنة العامة للدولة أكثر من ١٠٠ مليار دولار، إلا إنها بقيت عاجزة عن تأمين مبالغ كافية لبناء واعمار البنية الأساسية، خصوصاً وإن البلد يعاني من ضعف واضح من بنيته الإساسية(الشمري& النداوي، ٢٠١٤، ١٠٨).

جدول رقم(٢)

حجم النفقات الإستثمارية ونسبتها إلى الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧) مليار دينار عراقي.

السنة	الموازنة العامة	النفقات الاستثمارية	النسبة المئوية %
٢٠٠٤	٣٢١١٨	٣٠١٥	٩
٢٠٠٦	٣٨٨٠٧	٦٠٢٨	١٦
٢٠٠٨	٥٩٤٠٤	١١٨٨١	٢٠
٢٠١٠	٧٠١٣٤	٢٩٤٨١	٤٢
٢٠١٢	١٠٥١٤٠	٢٥١٨٦	٢٤
٢٠١٤	١١٢١٩٢	٢٦٥٣٨	٢٤
٢٠١٦	١٠٥٨٩٦	٢٥٧٤٦	٢٤
٢٠١٧	١٠٠٠٠٠	٢٤٥١٠	٢٥

أعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، خلال الفتره (٢٠٠٤-٢٠١٧).

بالإضافة إلى حاجته إلى شبكات الطرق والمواصلات والصرف الصحي فضلاً عن التدهور الملحوظ في قطاعات اقتصادية مهمة كالصناعة والزراعة والصحة والمياه. والجدير بالذكر، أن البنية الأساسية الداعمة للصناعة في العراق تعاني من ضعف شديد، وذلك على النحو التالي(وزارة الصناعة والمعادن، ٢٠١٣، ٧):

١) أن عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية أساسية وشروط ومستلزمات إنشاء الصناعات المختلفة ساهم في صعوبه بدء الأعمال.

٢) تدهور شديد في جميع وسائل النقل والمواصلات (بري، بحري، وجوي).

٣) نقص كبير في إنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والانقطاعات الفجائية التي تصل إلى حد الانقطاع الكامل.

٤) ضعف البنية الأساسية المعرفية شاملة شبكات الاتصالات وتكنولوجية المعلومات، وكذلك البنية الأساسية الخاصة بمعايير ومقاييس الجودة.

٢/١/٣ دور الانفاق العام في تنشيط قطاع الزراعة:

يساهم القطاع الزراعي بدور فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة(علي، ٢٠١٦، ٣٣) ولهذا، يجب النظر إلى الزراعة بأن لها دوراً إيجابياً في التنمية. وقوة دافعة للنمو الاقتصادي من حيث تقديمها مساهمات كبيرة في عملية التحول الهيكلي لمعظم الاقتصادات النامية، كما أن للقطاع الزراعي الدور الرئيس والمؤثر في سياسات تنويع مصادر الدخل خاصة وأن العراق(غيلان،٢٠٠٧، ٣٣). ويعاني قطاع الزراعة في العراق من العديد من المشاكل التي تسببت في تراجع مستوى أداءة،نتيجة ترابطات هذا القطاع الأمامية والخلفية، فضلاً عن انخفاض مساهمته في تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام، وذلك كما موضح بالجدول رقم(٣)

جدول رقم(٣)

تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام من خلال قطاع الزراعة وصيد الأسماك في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٦) مليون دولار.

السنة	قطاع الزراعة وصيد الأسماك	إجمالي تكوين رأس المال	النسبة المئوية
٢٠٠٤	٧.٥٨	٢٢٣٤.٤٧	%٠.٣٤
٢٠٠٧	٨.٨٠	٥٤٦٨.٨١	%٠.١٦
٢٠١٠	١٩.١	٢٠٨٥٤.٩٩	%٠.٠٩
٢٠١٣	٥٧.١	٣٥٨٩.٢٧	%١.٦
٢٠١٦	١٥.٠٣	٢١٤٥٧.١٦	%٠.٠٧
المتوسط	٢١.٥٢	-	

المصدر/ الجهاز المركزي العراقي للإحصاء ،نشرات متفرقة، (٢٠٠٤-٢٠١٦).

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم(٣) أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام من خلال قطاع الزراعة وصيد الأسماك في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٦) ، تتراوح بين حدين بلغ أدناها بحدود ٧.٥٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، بنسبة ٠.٣٤% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وحد أقصى بلغ نحو ٥٧.١ مليون دولار في عام ٢٠١٣، بنسبة مساهمة ١.٦%. من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقد بلغت قيمة المتوسط السنوي ٢١.٥٢ مليون.

وعلى ضوء ما سبق، ما كان للحكومة إلا أن تتدخل بشكل مباشر مستخدمة في ذلك حزمة من السياسات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لاعادة تأهيل هذا القطاع، ويأتي في مقدمتها سياسة الإنفاق العام، وباستقراء الموقف الحكومي اتجاه القطاع الزراعي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ -٢٠١١)

٣/١/٣ دور الانفاق العام في تنشيط قطاع الصناعة:

يعاني القطاع الصناعي في العراق من العديد من المشاكل(عبد الشاوي، ٢٠١١، ٢). وعلى هذا الأساس، أصبحت ضرورة الاستثمار في القطاع الصناعي العراقي من أهم الأولويات في الوقت الحالي، لما لهذا القطاع من ارتباطات أمامية وخلفية تسهم في تعزيز وتقوية القطاعات الأخرى وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي(العاني، ٢٠١٧، ٣٨٤).

توجد علاقة ارتباط بين الأنفاق الحكومي لاسيما الإنفاق الاستثماري العام وتطور القطاع الصناعي، حيث يسهم هذا الأنفاق في إيجاد البينية التحتية الأساسية الملائمة لنمو مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، يوضحها الشكل رقم(٦). ومنه يتضح وجود تذبذب بشكل ملحوظ في تطور قيمة كل من الأنفاق الاستثماري وتطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، كما يتضح وجود تذبذب في تطور كل من قيمة الإنفاق الاستثماري والقيمة المضافة للقطاع الصناعي إلا أنه يوجد ارتباط بينهما خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٧) بشكل عام.

شكل رقم(٦)

تطور الانفاق الاستثماري والقيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٧)

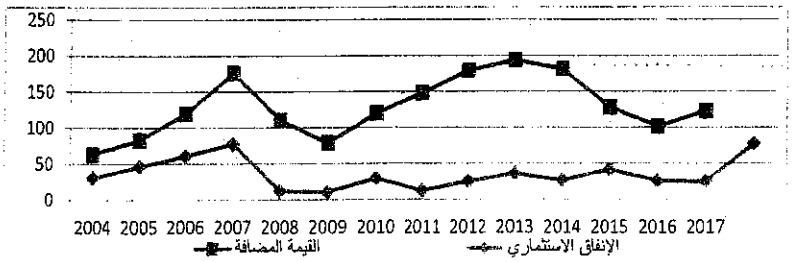

المصدر: أعداد الباحث ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد واستمر هذا التصاحب بين الإنفاق الاستثماري والقيمة المضافة لقطاع الصناعة حتى عام ٢٠١٦ ،حيث انخفضت قيمة الإنفاق الاستثماري لتصل إلى٢٥.٧٥ تريليون دينار كما انخفضت القيمة المضافة لقطاع الصناعة لتصل إلى٧٥.٦١ تريليون دينار. أما في عام ٢٠١٧ فقد اختلف اتجاه تطور كل الإنفاق الاستثمار والقيمة المضافة لقطاع الصناعة، حيث استمرت قيمة الإنفاق الاستثماري في الانخفاض لتسجل ٢٤.٥١ تريليون دينار، بينما ارتفعت القيمة المضافة لتصل إلى ٩٧.٨٩ تريليون دينار.

ونستنتج مما سبق إنه يوجد ارتباط بين الإنفاق الاستثماري الحكومي كأحد مكونات الإنفاق العام والقيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٧). وهذا الاستنتاج يؤكد ضرورة تبني واضعي السياسات الاقتصادية الاهتمام بسياسة الإنفاق العام كأحد الأدوات الأساسية لتنشيط قطاع الصناعة في العراق من أجل زيادة الناتج المحلي الأجمالي وزيادة مساهمة هذا القطاع في التنويع الاقتصادي، وهذا ما يؤكد ضرورة الأهتمام بقطاع الصناعة كأحد القطاعات الرائدة في أحداث التنويع الاقتصادي في العراق.

٣/ ٢ تحليل دور الإيرادات العامة في تنويع الصادرات في العراق:

تعتبر الايرادات النفطية الممول الرئيس الوحيد للموازنة العامة في العراق, وهذه الايرادات تعتمد عليها الحكومة العراقية في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويتضح ذلك، في بنية الاقتصاد العراقي المتهالك, والزيادة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي غير المنتج, والمال المهدور والتضخم, والتخلف في مجال الزراعة والصناعة، والفشل في أغلب الميادين الاقتصادية والاجتماعية(فارس، ٢٠١٨، ٦١). وعلى هذا الأساس، ينبغي على المختصين والباحثين العراقيين في مجال الاقتصاد أتخاذ تدابير وإجراءات للحد من الآثار السلبية لإنخفاض أسعار النفط، وضمان مصادر بديلة ومستمرة غير نفطية لتمويل الموازنة العامة للدولة، وفي سبيل ذلك تستخدم الدولة العديد من السياسات الاقتصادية وفي مقدمتها السياسة المالية(سياسة الإيرادات العامة) وتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية, والاعتماد على المنتج المحلي والتقليل من الاستيرادات وزيادة الصادرات غير النفطية.

٣/٢/١ دور الإيرادات العامة في نجاح سياسة التصنيع لإحلال الواردات :

ويمكن التعرف على دور الايرادات العامة في نجاح سياسة التصنيع لإحلال الواردات، من خلال تحليل العلاقة بين نمو الايرادات العامة ونمو الواردات العامة في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٨)، وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم(٤). ومنه يلاحظ تطور كل من الإيرادات العامة والواردات العامة خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٨). كما يلاحظ وجود علاقة ارتباط بين نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الواردات في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠٠٨)، ويدل هذا الوضع على أنخفاض الأهمية النسبية للواردات العراقية عبر الزمن من جانب، حيث انتقلت من ٣٩.٠٤% خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) إلى ٣٠.٤٦% خلال الفترة(٢٠٠٩-٢٠١٣) ، ثم استمر هذا الانخفاض إلى أن سجلت خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) ما يعادل ٢٤.١٧، وهذا المعدل هو اقل من المتوسط والذي بلغ خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤- ٢٠١٨) ما يعادل ٣١.٢٢%.

جدول رقم(٤)

تطور الإيرادات العامة و الواردات العامة في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٨)

السنة	الإيرادات العامة(١) بالمليار دينار	قيمة الواردات(٢) بالمليار دينار	الناتج المحلي الإجمالي(٣) بالمليار دينار	نسبة ١ إلى ٣	نسبة ٢ إلى ٣	معدل النمو في ١	معدل النمو في ٢
المتوسطات خلال فترة الدراسة							
٢٠٠٤-٢٠٠٨	٥١٤٧٨	٣١٩٦١	٩٤٩٩٧	٥٦.٧٦	٣٩.٠٤	١٤	١٤.٧٣
٢٠٠٩-٢٠١٣	٩١٥٩٢	٦٠٨٠٨.٦١	٢٠٥٨٦٧	٤٤.٢٣	٣٠.٤٦	١٥.٤	١٢.٢٤
٢٠١٤-٢٠١٨	٨٢٠٣٣	٥٥٣٥٤.٩٨	٢٢٩٤١٢.٦	٣٥.٢٤	٢٤.١٧	٦	٤.٤٢-
٢٠٠٤-٢٠١٨	٧٥٠٣٤	٤٩٣٧٤.٨	١٧٦٧٥٩	٤٥.٤١	٣١.٢٢	١٢	٧.٥

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٨)

ويعني التحليل السابق، نجاح سياسة التصنيع من أجل احلال الواردات، ويمكن التأكد على ذلك، باستخدام التركيب السلعي للواردات، والذي يعطي صورة عن التوجهات الحقيقية لإستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة، ويبين أنواع السلع المطلوبة للقيام بعملية التنمية، فضلاً عن السلع المطلوبة التي لا يمكن إنتاجها محلياً لإشباع حاجات الطلب الاستهلاكي المحلي، ومن البديهي أن ارتفاع نسب الواردات من السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات لبلد ما يُعد خللاً في قُدرة الوحدات الإنتاجية المحلية، أما إذا ارتفعت نسب السلع الوسيطة والراسمالية فضلاً عن المواد الخام، فان ذلك يُعد في صالح عملية الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت(لجلاج، ٢٠١٤،٣٢). ويمكن الاسترشاد بتطور الأهمية النسبية للواردات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الخارجية والموضح بالشكل رقم(٧) لبيان مدى سعي الاقتصاد العراقي نحو تشجيع التصنيع للاحلال محل الواردات،وذلك على النحو التالي.

شكل رقم(٧)

متوسط الأهمية النسبية للواردات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٨)

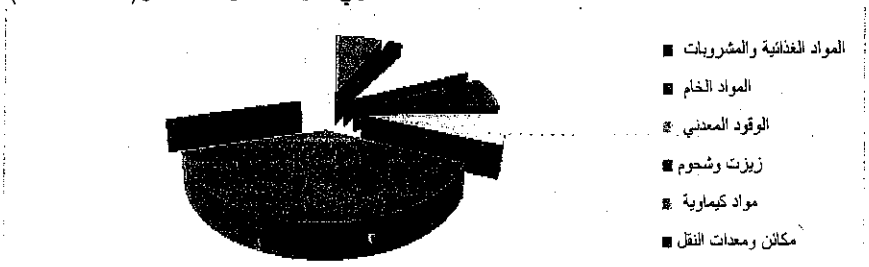

المصدر: إعداد الباحث، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية للسنوات(٢٠٠٤-٢٠١٨).

ويظهر الشكل رقم(٧) ارتفاع الأهمية النسبية لأستيراد مكائن ومعدات النقل، والتي تعتبر أحد المكونات الرئيسية لتكوين رأس المال الثابت، وفي نفس الوقت تعزز من السعي نحو نجاح سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات. وفي

هذا الشأن تقوم الايرادات العامة بدوراً محورياً في التنويع الاقتصادي من خلال تخصيص الجزء الأكبر منها في استيراد السلع الرأسمالية والأنتاجية(مكائن ومعدات النقل) في حالة تبني سياسة التصنيع للاحلال محل الواردات. ويوضح الشكل رقم (٨) تطور العلاقة بين الإيرادات العامة كأحد أبعاد السياسة المالية واستيراد المكائن ومعدات النقل باعتبارها أحد المكونات الأساسية لراس المال الثابت الداعمة للتنمية الاقتصادية.

شكل رقم(٨)

تطور العلاقة بين الإيرادات العامة واستيراد المكائن ومعدات النقل في العراق خلال الفترة(٢٠٠٥-٢٠١٧)

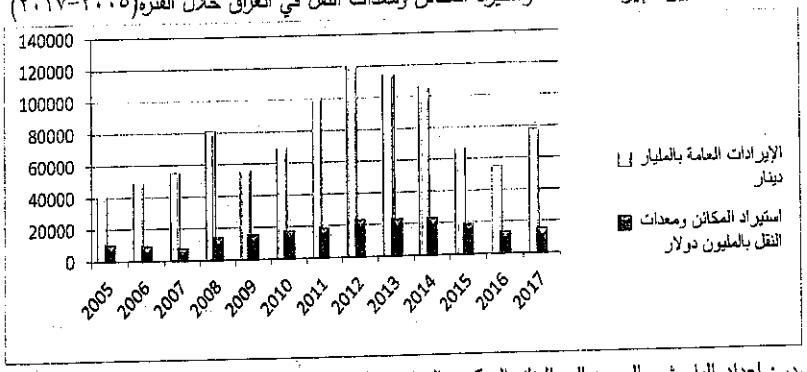

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٨)

وبأمعان النظر إلى الشكل رقم(١١)، يلاحظ وجود ارتباط بين الإيرادات العامة واستيراد المكائن ومعدات النقل، حيث سجلت السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ أعلى قيم للإيرادات العامة خلال الفترة(٢٠٠٥-٢٠١٧) والتي بلغت ٩٩٩٩٨، ١١٩٤٦٦،١١٣٧٦٧،١٠٥٣٨٦ مليار دينار علي الترتيب، والتي أنعكست على ارتفاع قيم استيراد المكائن ومعدات النقل، حيث سجل أعلى قيم أيضاً في هذه السنوات والتي بلغت ١٨٤٠٤، ٢٢٧١٧، ٢٢٦٣٧،٢٢٥٦٢ مليار دولار علي الترتيب، وعلي العكس انعكست إدنى قيم للايرادات العامة على إنخفاض استيراد المكائن ومعدات النقل كما هو موضح في السنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٩، ٢٠١٦. ومن ثم، يمكن القول إن الإيرادات العامة في العراق ترتبط ارتباط مباشراً بالتوجه نحو السعي إلى تبني سياسة التصنيع للاحلال محل الواردات كأحد الآليات التي تمكن من تعزيز التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الحصول على الدخل، لتجنب مخاطر الإعتماد على مورد النفط فقط.

٢/٢/٣ دور الإيرادات العامة في نجاح سياسة التصنيع من أجل التصدير:

ويمكن التعرف على دور الايرادات العامة في نجاح سياسة التصنيع من أجل التصدير، من خلال تحليل العلاقة بين نمو الايرادات العامة ونمو الصادرات العراقية خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٨)، وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم(٤).

جدول رقم(٤)

تطور نمو الإيرادات العامة ونمو الصادرات في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٨)

السنة	الإيرادات العامة(١) بالمليار دينار	قيمة الصادرات(٢) بالمليار دينار	الناتج المحلي الإجمالي(٣) بالمليار دينار	نسبة ١ إلى ٣	نسبة ٢ إلى ٣	معدل النمو في ١	معدل النمو في ٢
المتوسطات خلال فترة الدراسة							
٢٠٠٤-٢٠٠٨	٥١٤٧٨	٤٥٥٥٤.٣٤	٩٤٩٩٧	٥٦.٧٦	٤٩.٣٤	١٤	٣٠.٣١
٢٠٠٩-٢٠١٣	٩١٥٩٢	٨٥٩٧١.٣١	٢٠٥٨٦٧	٤٤.٢٣	٤٠.٩٩	١٥.٤٢	٤.٧١-
٢٠١٤-٢٠١٨	٨٢٠٣٣	١٩١٨٩٢.٦	٢٢٩٤١٢.٦	٣٥.٢٤	٩٠.٣٥	٦	٤٤.٨١
٢٠٠٤-٢٠١٨	٧٥٠٣٤	١٠٧٨٠٦.١	١٧٦٧٥٩	٤٥.٤١	٦٠.٢٢	١٢	٤٨.٣

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٨).

بالنظر إلى الجدول رقم (٤)، يلاحظ تطور كل من الإيرادات العامة والصادرات العراقية خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٨). كما يتضح ايضاً انخفاض متوسط نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع متوسط نسبة الصادرات العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترتين السابقتين، حيث انخفض متوسط نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٤.٢٣% في الفترة(٢٠٠٩- ٢٠١٣) إلى ٣٥.٢٤% في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) ، بينما ارتفعت نسبة الصادرات العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠.٩٩% إلى ٩٠.٣٥ % خلال نفس الفترتين، ويرجع ذلك إلى ارتفاع رصيد الصادرات العراقية عام ٢٠١٥ ونسبتة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت٣١٣.٣% . وكما هو مبين بالشكل رقم(٩) فقد ارتفعت نسبة الصادرات العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث أنه يأخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٨).

شكل رقم(٩)

تطور متوسط نسبة الصادرات العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٨)

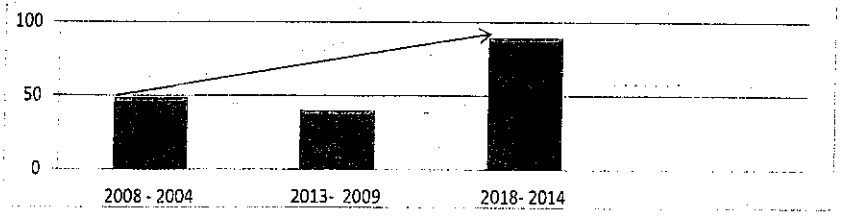

المصدر: إعداد الباحث، بالرجوع إلى البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٨).

ويدل هذا الوضع على ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات العراقية عبر الزمن من جانب، حيث انتقلت من ٤٠.٩٩% خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) إلى ٩٠.٣٥% خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠١٨) ومن جانب أخر يعني نجاح سياسة التصنيع من أجل التصدير، ولكن هذا ليس دليل كافي على حقيقة نجاح سياسة التصنيع من إجل التصدير،

والدليل على ذلك يظهر بأمعان النظر في الشكل رقم(١٠) والخاص بتطور الأهمية النسبية للتركيب النوعي للصادرات العراقية خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٨).

شكل رقم(١٠)

متوسط الأهمية النسبية الواردات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة خلال الفترة(٢٠٠٥-٢٠١٧)

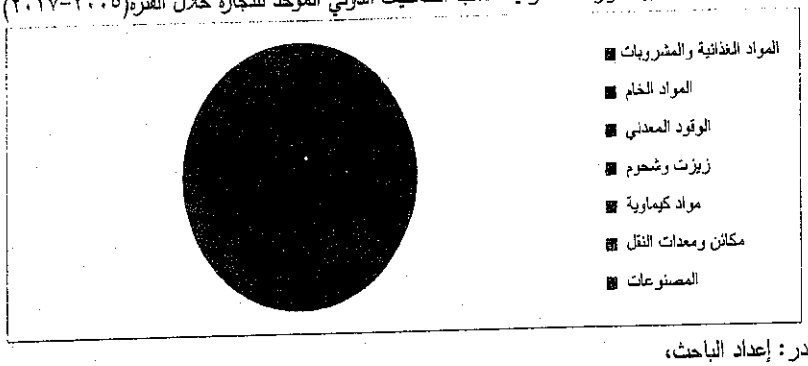

المصدر: إعداد الباحث،

كما يتضح أن الأهمية النسبية للوقود المعدني تحتل المركز الأول، وبنسبة بلغت في المتوسط خلال هذه الفترة ما يعادل ٩٨.٢٧%، وذلك ليس بالأمر الغريب نظراً لأعتماد برامج التنمية الاقتصادية في العراق بشكل أساسي على القطاع النفطي بشكل شبه كامل. كما يتضح أن الأهمية النسبية للمصنوعات سجلت المركز الأخير وبنسب متدنية جداً حيث بلغت في المتوسط ما يعادل ٠.٠٦٣% خلال تلك الفترة. ويؤكد ذلك الشكل رقم(١٠/٣) ، ويدل على إن الاقتصاد العراقي لم ينجح في اتباع سياسة التصنيع للتصدير خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٧) لكون ارتفاع قيمة الصادرات تعتمد على الصادرات النفطية بشكل شبة كامل.

المبحث الرابع

متطلبات زيادة فاعلية السياسة المالية من أجل التنويع الاقتصادي في العراق

١/٤ المتطلبات اللازمة لزيادة فاعلية السياسة المالية في العراق:

١/١/٤ المتطلبات اللازمة لفاعلية السياسة الإنفاقية في العراق:

تمارس السياسة المالية دوراً اقتصادياً محورياً في البلدان النامية بشكل عام والنفطية بشكل خاص، وتعد النفقات الحكومية بمثابة القاطرة الرئيسة لتحريك كافة القطاعات الاقتصادية وتوليد فرص العمل وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي(آل طعيمة& المشهداني، ٢٠١٩،٧). وهناك جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فاعلية سياسة الإنفاق العام، فقد ذكرت في ميثاق الشفافية المالية العامة لسنة١٩٨٨، والذي تم تحديثه سنة ٢٠٠٧، ،ويستند المثاق إلى المبادئ الأربعة الآتية (دليل، ٢٠٠٧، ٤-٨):

١) وضوح الأدوار والمسؤوليات ٢) علانية عمليات الموازنة

٣) إتاحة المعلومات للرأي العام ٤) ضمانات موضوعية

وبالإضافة إلى ما سبق، يوجد العديد من الضوابط العامة لترشيد الإنفاق العام وتحقيق فاعليته، والواقع إن من الأفضل وضع بعض الضوابط العامة التي يجب على الأجهزة العامة إتباعها والتقيد بها حتى يمكن تحقيق أكبر منفعة إجتماعية بأقل قدر من الإنفاق العام وأهم هذه الضوابط كالآتي(صفوت، ٢٠١٧، ١٢):

١) تحديد حجم أمثل للنفقات العامة ٢) إعداد دراسات الجدوى للمشروعات

٣)الترخيص المسبق من السلطة التشريعية ٤) تجنب الإسراف والتبذير(قاعدة الإقتصاد)

ويتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على العديد من العوامل وهي: تحديد الأهداف بدقة، تحديد الأولويات، القياس الدوري لبرامج الإنفاق، عدالة الإنفاق ومدي التأثير لمصلحة الفئات الأضعف، تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة. وقبل كل ذلك المنظومة السياسية إذا أن غياب هذا التماسك سوف يعطل تفعيل النقاط السابقة(يونس، ٢٠٠٤، ٤٧).

٢/١/٤ المتطلبات اللازمة لفاعلية الايراد العام في العراق:

١/٢/١/٤ التوجهات الجديدة للمؤسسات الدولية حول السياسة الضريبية في العراق:

ويمكن عرض التوجهات التي دعت إليها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدوليين حول السياسة الضريبية في الدول النامية بما فيها العراق على النحو التالي:

أولاً: توجهات صندوق النقد الدولي في العراق: من هذه التوجهات التي طالبت بها سياسة صندوق النقد الدولي لإحداث تغيرات إيجابية في السياسة الضريبية هي كالتالي:

أ) إصلاح الإدارة الضريبية(Rrihard,1992,1).

ب) زيادة فاعلية نظام حصر المكلفين.

ت) معالجة التهرب الضريبي(التحافي، ٢٠٠٢، ٢).

ثانياً: توجهات منظمة التجارة العالمية: في ظل الدعوات الحالية والمتسارعة بإتجاه تحرير التجارة ينبغي رسم سياسة ضريبية بديلة قادرة على أن تعوض الفقدان المحتمل لإيرادات الضرائب الجمركية وتحقق أيضاً أهدافاً اقتصادية واجتماعية مثل الاعتماد على ضريبة القيمة المضافة وإستحداث ضرائب أخرى مثل ضريبة حماية البيئة ذات المردود الاجتماعي والمالي، والعديد من انواع الضرائب الأخري مثل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة البيئة(مبروك، ٢٠١١، ٦٦).

٢/٢/١/٤ الأليات والأدوات المقترحة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق:

من الآليات والأدوات الجديدة المقترحة التي من الممكن أن تؤدي إلى تفعيل السياسة الضريبية هي كالآتي(عبادي& وحسن،٢٠١٦، ١٤١-١٤٢):

١) **الأدوات المقترحة لمعالجة التهرب الضريبي:** وذلك باختيار العناصر الضريبية الكفؤة، سن القوانين الرادعة بحق المكلفين المتهربين من الضريبة، وتعميق مبدأ العدالة الاجتماعية.

٢) **آليات مقترحة لمعالجة الفساد الإداري والمالي:** وذلك بوضع إجراءات قضائية بما يخص استرداد الأموال العامة من المتهمين بقضايا اختلاس أموال الدولة وسرقتها وملاحقتهم قضائياً لاسترداد اموال الدولة.

٣) **أدوات مقترحة لرفع مستوى الوعي الضريبي:** وأهم هذه الأدوات، استخدام وسائل الإعلام المختلفة من أجل العمل على تعريف المواطن بقيمة الضريبة التي يدفعها، إجراء بحوث ودراسات قبل فرض الضريبة وتشريع القانون الضريبي، تفعيل دور المعاهد والجامعات في الحث والمتابعة والتنسيق في سبيل إنجاح السياسة الضريبة، نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى اذ إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد, وإنما يجب أن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام.

٢/٤ فاعلية السياسة المالية ودعم تنويع الانتاج وتنويع الصادرات:

ويمكن للسياسة المالية أن تؤثّر في التنويع الاقتصادي من خلال بنية الإنفاق العام وطريقة تدبيره إذ إن استثمارات الحاضر في التعليم والبنية الأساسية، مثلاً، ذات أهمية بالغة لتشجيع القطاع الخاص وتحسين العائد على الاستثمار مستقبلاً. وفي المقابل، إذا كانت الخيارات في مجال الإنفاق العام مقيّدة بسبب ضخامة موازنة دعم الاستهلاك، وهيمنة أجور الموظفين، يكون الحيّز المالي للاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية محدوداً. ويميل الإنفاق الزائد في دعم المحروقات، إلى تشويه الحوافز الاستثمارية لفائدة القطاعات التي تستعمل الطاقة ورأس المال في شكل كثيف، على حساب الصناعات التحويلية والخدمات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة(عاشي، ٢٠١٣، ١٥٩).

ويمكن للسياسة المالية المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال بناء اقتصاد المعرفة وتعزيز قدرات رأس المال، حيث يمثل اقتصاد المعرفة المدخل الرئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد في ظل تنامي اقتصادات العولمة والمنافسة. وضمان استدامة النمو الاقتصادي لاتتم إلا من خلال تنويع هياكل الإنتاج في الدولة والتي ترتبط بدورها بتوفير رأس المال البشري والجاهزية التكنولوجية والابتكار والتي تعني بالضرورة توفر مرتكزات اقتصاد المعرفة بالدولة(باطويح، ٢٠١٨، ٤٨- ٤٩).

٣/٤ الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد العراقي:

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الاقتصاد العراقي القيام بها لتحقيق التنويع سالاقتصادي نجد (أدرار،٤٤١،٢٠١٨):

١) تغيير نموذج النمو ٢) إجراء الضبط المالي ٣) التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني

وفي ختام هذا البحث، يمكن استنتاج مجموعة من النتائج، وفي إطارها يمكن وضع مجموعة من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

<u>أولاً: النتائج:</u> توصلت الدراسةإلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- تعتمد الإيرات العامة في العراق بشكل شبة كامل على الإيرادات النفطية والثروة المعدنية، فقد بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والثروة المعدنية في تكوين إيرادات الموازنة العامة خلال فترة الدراسة ما بين ٦٦%

كحد إدني و٩٩% كحد أقصى. وهذا يدل على ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الإيرادات القومية.

- يوجد خلل بنيوي في تركيبة الموازنة العامة للدولة العراقية، وذلك بسبب التفاوت الكبير في نسب توزيع نفقات الموازنة بين الإنفاق التشغيلي الذي يمثل نسبة أكثر من ٥٨، في حين لم تتجاوز نسبة الإنفاق الإستثماري في أحسن الاحوال عن ٤٣% من مجموع الموازنة العامة.
- تتسم الموازنة العامة العراقية بانخفاض نسبة النفقات الإستثمارية وعدم كفايتها بهدف اعمار واعادة اعمار البنية التحتية في العراق، مما يستدعي الدراسةعن مصادر تمويلية أخرى زيادة النفقات الإستثمارية مثل السعي من أجل الحصول على القروض الخارجية أو الدراسةعن مصادر تمويله ملائمة لإمكانات البلد وقوته الاقتصادية.
- يعاني القطاع الزراعي في العراق من العديد من المشاكل التي تسببت في تراجع مستواه مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن انخفاض مساهمته في تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام.
- يوجد ارتباط بين الإنفاق الاستثماري الحكومي كأحد مكونات الإنفاق العام والقيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٧). كما بلغ متوسط مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ٥٥.٥١% خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠١٧). وهذا ما يؤكد ضرورة الأهتمام بقطاع الصناعة كأحد القطاعات الرائدة في أحداث التنويع الاقتصادي في العراق.
- يوجود علاقة ارتباط بين نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الواردات في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠٠٨)، كما يدل أنخفاض نسبة الواردات في العراق إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أنخفاض الأهمية النسبية للعالم الخارجي في تلبية حاجات الطلب المحلي(نجاح سياسة الاحلال محل الواردات).
- ترتبط الإيرادات العامة في العراق ارتباط مباشراً بالتوجه نحو السعي إلى تبني سياسة التصنيع للاحل محل الواردات كأحد الآليات التي تمكن من تعزيز التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الحصول على الدخل، لتجنب مخاطر الإعتماد على مورد النفط فقط.
- بتتبع تطور الأهمية النسبية للتركيب النوعي للصادرات العراقية خلال الفترة(٢٠٠٥- ٢٠١٧)، يتضح إن الاقتصاد العراقي لم ينجح في اتباع سياسة التصنيع للتصدير خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٧)، وذلك لأن حجم الصادرات العراقية يعتمد تعتمد بشكل شبه دائم على الصادرات النفطية.

<u>ثانياً: التوصيات</u>: في ضوء نتائج الدراسة على كل من المستوى النظري، وعلى المستوى التحليلي ، ***<u>يوصي الباحث بما يلي</u>***:

- ضرورة قيام الدولة بزيادة حجم إنفاقها الاستثماري وخاصة الموجه إلى تقوية البنية التحتية وكذلك الموجه إلى الدراسةالعلمي لأن عدم وجود هذا الإنفاق يقلل من استقطاب الاستثمارات.
- استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والزراعة لتعزيز القيم المضافة للاقتصاد الوطني.

- تطوير مكانة وأداء القطاع الخاصمن خلال تحسين وضعية مناخ الأعمال وتوفير مزيد من الحوافز الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على التوسع الأفقي والرأسي في عمليات الاستثمار.

- التركيز في نماذج النمو على تنمية الموارد البشرية، من خلال تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين، بما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وعلى نحو مستدام.

- الاستمرار في تطوير البنى التحتية من شبكة طرق وموانئ ومطارات وشبكات الاتصالات لكونها تلعب دوراً هاماً في تطور نشاط القطاع الخاص، حيث أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاطالاقتصادي

المراجع العربية

١- أدرار، اسماء جامعة أحمد دراية& أدرار، عبد الفتاح دحمان جامعة أحمد دراية،(٢٠١٨)، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد، ٧، العدد١.

٢- آل طعيمة، حيدر حسين أحمد& المشهداني، عبد الرحمن نجم، ٢٠١٩، دور القطاع الخارجي في تحديد العلاقة بين بنود الإيرادات والنفقات الحكومية في العراق، مجلة الدنانير، المجلد(١)، العدد(١٥)، العراق.

٣- أمين، صلاح الدين أحمد محمد، ٢٠١٨، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،المجلد ٣٧، العدد١١٩، العراق.

٤- باطويح، محمد عمر، ٢٠١٨، الإستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلاً للتنويع الاقتصادي: حالة مجلس التعاون الخليجي، مجلة الستنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ٢٠، العدد٢، الكويت.

٥- جاسم، محمد علي& عبد ، كاظم جابر، ٢٠١٥، النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع إشارة خاصه إلى تجارب منتجة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ٢١، العدد٨٢، العراق.

٦- حسين، أحمد صالح، عبدالله علي وهيب& عكاوي، عمر محمود، ٢٠١٨، العلاقة بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصيرية، العدد ١١٦، العراق.

٧- الدليمي، على أحمد درج، الدليمي، سعد عبد الكريم حمادة فرحان، ٢٠١٧، دور الانفاق العام في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق للمدة(٢٠٠٣- ٢٠١٥) دراسة تحليلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد١٧، العراق.

٨- الراوي ، أحمد، ٢٠٠٨، الاستثمار الخاص ودوره في عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة المستنصرية، العدد٥٥،، العراق.

٩- زغاشو، مريم& دهان، محمد،(٢٠١٧)، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، العدد(٤٨)، المجلد(أ)،الإمارات العربية المتحدة.

١٠- زواق، حواس، ٢٠١٦، فعالية السياسة الضريبية في توجية الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ٩، العدد١٥، الجزائر.

١١- السوداني، عبد العزيز علي، ١٩٩٦، أسس السياسة المالية مدخل تحليل قرارات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.

١٢- صفوت، عمرو هشام محمد، ٢٠١٧، ترشيد الإنفاق العام ودورة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدار والاقتصاد، جامعة واسط، العدد٢٥، العراق.

١٣- العاني، محمود رشيد، ٢٠١٧، أولوية الاستثمار الحكومي لشركات قطاع الصناعة التحويلية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد٢٤، العدد ١٠٧، العراق

١٤- عبادي، بتول مطر& حسن، عباس جليل،٢٠١٦، نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد٣، العراق.

١٥- العزاوي، محمد طاقة، ٢٠٠٧، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، عمان، الأردن.

١٦- عطية، إبراهيم فتح الباب أحمد عطية، ٢٠١٧، أثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر

١٧- فارس، ناجي ساري، ٢٠١٨، أنخفاض اسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد١٥، العدد٣، العراق.

١٨- لجلاج، صادق زويز، ٢٠١٤، واقع مشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق خلال الفترة(٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، المجلد ١، العدد٦، العراق.

١٩- مبروك، نزيه عبد المقصود محمد، ٢٠١١، الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولي.

٢٠- مجيد، حسين شناوة، ٢٠١١، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد ١، الاصدار ٥، العراق.

٢١- المزروعي، على سيف علي، ٢٠١٢، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات(١٩٩٠- ٢٠٠٩)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، دمشق.

٢٢- مسعود، درواسي، ٢٠٠٥، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:(١٩٩٠-٢٠٠٤)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

٢٣- مسيمي، دلال عيسى موسى،٢٠٠٦، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٢٤- المعموري، عبد علي، ٢٠٠٤، الاقتصاد العراقي بين عبئ الديون والتعويضات وتعثر المنح والمساعدات ، بحث مقدم إلى ندوة مركز العراق للابحاث ، العراق .

٢٥- معن، رمضان السيد أحمد، ٢٠١٤، محددات الاستثمار الخاص دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، مصر.

٢٦- المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٤ ، "التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٢٧- منصور، أسماء، ٢٠١٥، دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر (١٩٧٠- ٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر.

٢٨- ناشد، سوزي عدلي، ٢٠٠٠، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

المراجع الانجليزية:

1- Bose, N., Haque, M. E., & Osborn, D. R. (2007). Public Expenditure and Economic Growth: A disaggregated @nalysis for Developing Countries. The Manchester School, 75(5).

2- Cabrera, M., Lustig, N., & Morán, H. E. (2015). Fiscal policy, inequality, and the ethnic divide in Guatemala. World Development, 76.

3- Fatás, A., & Mihov, I. (2001). The effects of fiscal policy on consumption and employment: theory and evidence (Vol. 2760). London: Centre for Economic Policy Research,

4- Feldstein, M. (1994). Tax policy and international capital flows (No. w4851). National Bureau of Economic Research.

5- Gruenspecht, H. K. (1988). Export subsidies for differentiated products. Journal of International Economics, 24(3-4)

6- Johon E. wanger , 2000, "Regional Economic Diversity: Action, Concept, or of Confusion ", the journal of Rrgional Analysis & policy, JRAP.

7- Paul .G(2008), Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion paper .

8- Riehard M, Bird and other,1992 (Improving taxad minisTration in developing Gountries), IMF, Washington.